قوة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
27-28 أكتوبر 2024، جنيف

دعوة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه

وثيقة معلومات أساسية

سبتمبر 2024

AR
CD/24/8
الأصل: بالإنكليزية
للاطلاع

وثيقة من إعداد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر

وثيقة معلومات أساسية

دعوة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه

عرض موجز

نبع الدافع إلى تقديم القرار المقترح "دعوة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه" من القلق البالغ إزاء التحديات العالمية المختلفة الراهنة، التي تعترض سبيل العمل الإنساني القائم على المبادئ. تتضمن هذه التحديات زيادة الاستقطاب السياسي والمجتمعي، وتسييس المساعدات الإنسانية، والمعلومات الزائفة والمضللة؛ وكلها عوامل تهدد سلامة العاملين في المجال الإنساني، وقدرتهم على الوصول إلى المجتمعات المحلية التي يعملون من أجلها.

يحتوي القرار على نداء إلى الدول لكي تفي بالتزامها باحترام العمل الإنساني غير المتحيز والمحايد والمستقل في جميع الأوقات، ولا سيما العمل الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية)، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية). وهذا النداء ملحق بالقرار، وسيتولى رئيسا اللجنة الدولية والاتحاد الدولي إبلاغ الدول به في المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي).

ويشتمل القرار على عدد من الالتزامات الموجهة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة). ويؤكد من جديد التزام الحركة بالعمل في جميع الأوقات وفقًا للمبادئ الأساسية، ولا سيما عدم التحيز والحياد والاستقلال، كوسيلة حيوية للوصول إلى الأشخاص الأكثر ضعفًا والوفاء بمهمتها والولايات المنوطة بمكونات الحركة. ويؤكد من جديد أيضًا التزام الحركة بتعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية، وبناء جسور الثقة مع الأشخاص الذين تعمل من أجلهم.

يقترح القرار عددًا من إجراءات المتابعة، من بينها التواصل مع الدول والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية بغية تعزيز احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ، وإجراء حوار مع الدول بما يكفل وضع تعريف واضح في القانون المحلي للدور المساعد المنوط بالجمعيات الوطنية. يقترح أيضًا إجراءات لاتخاذها داخل الحركة، تشمل فرق الحكم والإدارة والموظفين والمتطوعين، لتعزيز برامج تبادل المعارف والتعلم، وتنمية كفاءات سلوكية تتوافق مع المبادئ الأساسية. ويقترح كذلك على مكونات الحركة التعاون بنشاط في شبكة الممارسين المعنية بتعزيز النزاهة، لتبادل خبراتها وتحدياتها وممارساتها الجيدة سعيًا إلى تحسين مستوى النزاهة والثقة.

1) مقدمة

نرى، في جميع أنحاء العالم، العمل الإنساني القائم على المبادئ يواجه تحديات متزايدة بفعل الاستقطاب السياسي والمجتمعي وتسييس المساعدة الإنسانية. ونرى الجهات الفاعلة الإنسانية غير المتحيزة والمحايدة تتعرض لاعتداءات وتهديدات وأعمال عنف. ونحن نشهد تزايدًا في أعداد العاملين في المجال الإنساني الذين تُزهق أرواحهم وهم يؤدون واجبهم خدمةً للإنسانية.

ومن ثم، فمن الأهمية بمكان ومن المناسب من حيث التوقيت أن تواصل الحركة التركيز على العمل الإنساني القائم على المبادئ، وأن تتوقع ما هو مطلوب لضمان دعمه وتعزيزه في المستقبل. واحترام العمل الإنساني القائم على المبادئ أمر أساسي ليتسنى للجمعيات الوطنية، باعتبارها جهات مكلفة بتقديم استجابة على الصعيد المحلي، الوفاء بمهمتها الإنسانية في سياقها المحلي وفي أنشطتها الدولية، وليتسنى للاتحاد الدولي واللجنة الدولية الوفاء بولاياتهما في بلدان معينة وعلى الصعيد الدولي.

والتزام الحركة بمبادئها الأساسية – إلى جانب أطرها الدستورية والتنظيمية والسياساتية الشاملة – هو الأساس الذي يرتكز إليه عملها الإنساني القائم على المبادئ. وهذا الالتزام ضروري لكي تضطلع بعملها الإنساني بفعالية، وهو أمر محوري لكسب قبول الناس والمجتمعات التي تعمل من أجلهم وثقتهم وضمان استدامتها، بما في ذلك في المناطق التي تشهد ظروفًا حساسة والسياقات غير الآمنة على وجه الخصوص. ويتعين على الحركة أيضًا أن تواصل بذل جهودها المتضافرة لتعزيز الثقة والمساءلة والنزاهة، بما فيها إيلاء الاحترام للمبادئ الأساسية.

القرار المقترح "دعوة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه":

- يحتوي على نداء إلى الدول لكي تفي بالتزامها باحترام العمل الإنساني غير المتحيز والمحايد والمستقل في جميع الأوقات، ولا سيما العمل الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية،
- يؤكد من جديد التزام الحركة بالتصرف في جميع الأوقات وفقًا للمبادئ الأساسية، ولا سيما عدم التحيز والحياد والاستقلال، باعتبار ذلك وسيلة حيوية للوصول إلى الأشخاص الأكثر ضعفًا وللوفاء بمهمتها والولايات المنوطة بكل مكون من مكونات الحركة،
- يؤكد من جديد التزام الحركة بتعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية، وبناء جسور الثقة مع الناس الذين تعمل من أجلهم،
- يكلف رئيسي اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بإبلاغ الدول بالنداء في المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين،
- يقترح متابعة القرار.

2) معلومات أساسية

يرتكز القرار على المبادئ الأساسية التي أُعلنت في المؤتمر الدولي المنعقد في عام 1965، واعتمدها المؤتمر الدولي المنعقد في عام 1986 في النظام الأساسي للحركة. وينبني على الأعمال السابقة التي تناولت المبادئ الأساسية، مثل "نداء من أجل احترام العمل الإنساني المحايد وغير المتحيّز" (نداء عام 2022) الذي أطلقته رئيسة اللجنة الدائمة ورئيسا الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، ورحّب به مجلسُ المندوبين لعام 2022 في القرار رقم (CD/22/13)، والتقرير بالمعلومات الأساسية المقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين المنعقد في عام 2015 بشأن *تطبيق المبادئ الأساسية: إطار عمل أخلاقي وتشغيلي ومؤسسي فريد من نوعه*، التي تقدم أمثلة عملية على تطبيق المبادئ الأساسية على أرض الواقع.

يركز التقرير كذلك على الدور المساعد الذي تؤديه الجمعيات الوطنية في ميدان العمل الإنساني. ويستند في هذا إلى قرارات سابقة، منها القرار 2 الصادر عن المؤتمر الدولي الثلاثين لعام 2007 بشأن "الطبيعة الخاصة لعمل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والشراكات، ودور الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني"، والقرار 4 الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين لعام 2011 بشأن "تعزيز الدور المساعد"، الذي يسلط الضوء على أهمية أن تحدد التشريعات الوطنية بوضوح علاقة المساعدة القائمة بين الجمعية الوطنية والسلطات العامة، من أجل الحفاظ على الاستقلال التشغيلي للجمعية الوطنية، ووضع إطار رسمي لالتزام الدول باحترام واجب الجمعيات الوطنية وقدرتها على التقيّد بالمبادئ الأساسية.

أما بشأن التزامات الحركة في مسألة النزاهة، فإن القرار يستند إلى الالتزام الملقى على عاتق كل مكون من مكونات الحركة في معالجة الشواغل المتعلقة بالنزاهة، كل في منظمته، والالتزامات الجماعية للحركة الرامية إلى تعزيز النزاهة والمساءلة والثقة، مثل ما جاء في القرارين الصادرين عن مجلس المندوبين لعام 2019؛ القرار 1 المعنون "التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة"، والقرار 2 المعنون "بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة".

3) التحليل/التقدم المحرز

أ) الحاجة إلى القرار

نبع الدافع إلى تقديم القرار من القلق البالغ إزاء عدم احترام المبادئ الأساسية، والعوائق المتزايدة التي تعترض قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية القائمة على المبادئ على تقديم المساعدة والحماية للأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. وفيما يلي بعض التحديات الرئيسية التي تواجه العمل الإنساني القائم على المبادئ:

- تزايد الاستقطاب السياسي والمجتمعي،
- تسييس المساعدات،
- التوصيف الخاطئ لمبدأي الحياد وعدم التحيز، الذي يفضي إلى القول بأنهما يحققان مصالح الخصم،
- ضرورة الارتقاء بمستوى فهم استقلال الجمعيات الوطنية ودعمه،
- القيود المفروضة على تمويل الجهات الفاعلة الإنسانية القائمة على المبادئ وعلى قدرتها على الوصول إلى المتضررين،
- القيود الناجمة عن الجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب التي تعرقل قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على العمل وفقًا للمبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني،
- انتشار معلومات زائفة ومضللة – عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من القنوات – يعرض سلامة العاملين في المجال الإنساني والأشخاص الذين يتعهدونهم بالرعاية للخطر،
- استمرار التهديدات وأعمال العنف التي تستهدف العاملين والمتطوعين في المجال الإنساني.

أحد العوامل الأخرى التي تغذي هذه التحديات هو انتشار العبارات والخطابات التي تجرد البشر من إنسانيتهم في العديد من النزاعات المسلحة وحالات العنف وحالات الطوارئ الأخرى، خاصة عندما يستخدمها أشخاص أصحاب سلطة، وذلك يسهم في تهيئة بيئة تعرض الأشخاص المتضررين والجهات الفاعلة الإنسانية غير المتحيزة والمحايدة التي تعمل من أجلهم للخطر، وإلى ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وللمبادئ الإنسانية الأساسية. وتحتم الضرورة الأخلاقية أن تواجه الحركة هذه العبارات والخطابات.

تقع المبادئ الأساسية في صميم الهوية المميّزة للحركة ومهمتها. ورغم أن تعزيز احترام المبادئ الأساسية كان موضوع قرارات ومبادرات سابقة، استوجبت التغيرات الحادثة في البيئات الميدانية والتهديدات الملازمة للعمل الإنساني القائم على المبادئ، كما ورد تفصيلها أعلاه، تجديد التزام الدول ومكونات الحركة بشكل عاجل ودعوتها إلى العمل في هذا الصدد.

ب) أجزاء القرار

نداء إلى الدول

يدعو النداءُ إلى الدول، بصفتها الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف لعام 1949، وأعضاء في المؤتمر الدولي، الدولَ إلى حماية العمل الإنساني القائم على المبادئ الذي تضطلع به الحركة. وإعمالًا للمادة 2.4 من النظام الأساسي للحركة، من الضروري أن تجدد الدول تعهدها بالتزاماتها وأن تفي بهذه الالتزامات التي تقضي باحترام تقيّد جميع مكونات الحركة بالمبادئ الأساسية في جميع الأوقات، ولا سيما مبادئ الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال، وأن تدعم وتيسر المهمة والأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها مكونات الحركة.

ويتضمن النداء إلى الدول عددًا من العناصر المحددة التي تناشد الدول:

(أ) منع أي إساءات وضغوط ومعلومات زائفة ومضللة، وخطابات تجرد البشر من إنسانيتهم، وإيقافها وتصحيحها، إذ تلحق أضرارًا بالأشخاص المحتاجين إلى المساعدة والموظفين والمتطوعين بمكونات الحركة ممن يعملون على خدمتهم؛
(ب) تجديد التزامها باحترام قدرة اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية على العمل وفقًا للمبادئ الأساسية، بما في ذلك دور الجمعيات الوطنية بوصفها هيئات مساعدة للسلطات العامة في مجال العمل الإنساني، وتعزيز القاعدة القانونية للجمعيات الوطنية في القانون المحلي متى اقتضت الحاجة، والامتناع عن مطالبة الجمعيات الوطنية بتنفيذ أنشطة لا تتفق مع المبادئ الأساسية؛
(ج) العمل مع الجمعيات الوطنية، بدعم من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي لتكفل أن جميع مستويات الحكومة تفهم مهمة الجمعيات الوطنية، والاتحاد الدولي واللجنة الدولية، وولاياتها وعملها الإنساني القائم على المبادئ وتحترمها وتيسّرها، ما يؤكد على أهمية أن تكون جميع القطاعات المعنية في الحكومة والسلطات العامة على دراية بالمهمة التي تضطلع بها الحركة وعملها القائم على المبادئ، كوسيلة لتسهيل عمل مكونات الحركة؛
(د) ضمان ألا تودي الجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب إلى عرقلة قدرة الحركة على الوصول إلى الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة. فيدعو النداءُ الدول إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2664 الصادر في ديسمبر 2022،

لتخفيف أثر الجزاءات المالية التي تفرضها الأمم المتحدة على الأنشطة الإنسانية والأنشطة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، من خلال الاستثناءات من الجزاءات للمنظمات الإنسانية، بما في ذلك مكونات الحركة، وإدراج استثناءات إنسانية مماثلة في الجزاءات والقوانين الجنائية لمكافحة الإرهاب التي تفرضها الدول من جانبها.

بنود لمكونات الحركة بشأن العمل الإنساني غير المتحيز والمحايد والمستقل

يؤكد القرار من جديد على التزامات مكونات الحركة بالتصرف وفقًا للعمل الإنساني القائم على المبادئ، لا سيما وأن الدول مطالبة باحترام قدرة مكونات الحركة على التقيّد بالعمل الإنساني غير المتحيز والمحايد والمستقل. وتنصب بنود القرار على الإجراءات التي تتخذها كل منظمة من المنظمات داخل الحركة، بالإضافة إلى الإجراءات الرامية إلى تعميق المعرفة والفهم بين الجهات المعنية الرئيسية في الحركة، بما يتفق مع الأدوار المنوطة بمختلف مكونات الحركة.

ويذكّر القرار بدور اللجنة الدولية بوصفها منظمة محايدة ومستقلة على وجه التحديد وبوصفها وسيطًا على النحو المعترف به في اتفاقيات جنيف والنظام الأساسي للحركة، ومسؤوليتها الأساسية في الحفاظ على المبادئ الأساسية ونشرها، ويذكّر بدور الاتحاد الدولي في نشر المبادئ الأساسية بين الجمعيات الوطنية بالتعاون مع اللجنة الدولية، ويذكّر بالدور الرئيسي الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية في دعم المبادئ الأساسية ونشرها داخل بلدانها كوسيلة حاسمة لتعزيز فهم العمل الإنساني القائم على المبادئ وتعزيز احترامه.

وينصب التركيز بصفة خاصة على الجمعيات الوطنية، ومتطوعيها، والثقة التي تحظى بها في مجتمعاتها المحلية وقدرتها على الوصول إليها، وعلى أهمية أن تتمتع الجمعيات الوطنية بقاعدة قانونية قوية في القانون المحلي، ويتضمن ذلك تحديد علاقة المساعدة القائمة مع السلطات العامة في المجال الإنساني بوضوح، من أجل الحفاظ على استقلالها التشغيلي. يعزز هذا كذلك دبلوماسيتها الإنسانية ويضع إطارًا رسميًا لالتزام الدول باحترام واجب الجمعيات الوطنية وقدرتها على التقيّد بالمبادئ الأساسية. ولا يخلو القرار أيضًا من إقرار بالأعمال التكاملية التي تضطلع بها مكونات الحركة الدولية لإعلاء صوت الجمعيات الوطنية المحلية ودعم دورها كجهات فاعلة إنسانية قائمة على المبادئ في بلدانها.

ويتضمن القرار عددًا من الالتزامات المحددة، إذ:

(أ) يؤكد من جديد التزام جميع مكونات الحركة بالتصرف وفقًا للمبادئ الأساسية، ولا سيما الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال؛
(ب) يُلزم مكونات الحركة بتعزيز فهم العمل الإنساني القائم على المبادئ واحترامه، كل داخل منظمته، ولا سيما التأكد من أن السلوكات المتوقعة بشأن عدم التحيز والحياد والاستقلال مفهومة ومطبقة على جميع مستويات منظماتها، عن طريق اتخاذ عدد من التدابير التي تشمل تطبيق مدونات قواعد السلوك؛
(ج) يُلزم قادة اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية بأن يكونوا قدوة يحتذى بها في التقيّد بعدم التحيز والحياد والاستقلال في جميع أقوالهم وسلوكهم وأفعالهم؛

(د) يُلزم الحركة بتعزيز العمل الجماعي في مجالي التواصل والدبلوماسية الإنسانية مع الدول والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية والأطراف المعنية الأخرى، وكذلك مع عامة الناس، لتعزيز فهم العمل الإنساني القائم على المبادئ واحترامه، بما يشكل إقرارًا بأن تحقيق فهم واسع لدى الأطراف المعنية للدور الذي تضطلع به مكونات الحركة ولمبادئنا الأساسية يساعدنا في الوصول إلى المجتمعات المحلية التي هي بحاجة إلى المساعدة. ويمكن أن تشمل الإجراءات المحددة في هذا الصدد إجراء حوار مشترك وتنظيم منتديات مع الأطراف المعنية لمناقشة الإجراءات التشغيلية التي تنتهجها مكونات الحركة، وأي مسائل تتعلق بالعمل الإنساني القائم على المبادئ؛

(هـ) يدعو كل جمعية وطنية، بدعم من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية متى دعت الحاجة، إلى تعزيز حوارها مع السلطات العامة، بغية تدعيم استقلالها في العمل وصنع القرار، بسبل منها تعزيز تعزيز القاعدة القانونية التي تستند إليها في القانون المحلي، ولاسيما فيما يتعلق بدورها المساعد في المجال الإنساني؛

(و) يدعو كل جمعية وطنية إلى أن تراجع بانتظام نظامها الأساسي أو دستورها، وتنقّحه إذا لزم الأمر، لضمان توافقه مع معايير الحركة المتفق عليها على النحو المنصوص عليه في *التوجيهات الخاصة بالنظم الأساسية للجمعيات الوطنية 2018*.

بنود للحركة بشأن تعزيز النزاهة

يعد احترام المبادئ الأساسية جزءًا من التزام أعم لمكونات الحركة بالتصرف بنزاهة، ومعالجة ما يثار من شواغل متعلقة بالنزاهة، كل في منظمته. وقد أعيد التأكيد على ذلك مؤخرًا في الاتفاق بشأن التنسيق داخل الحركة لتحقيق أثر جماعي (اتفاق إشبيلية 2.0).

فالقرار:

(أ) يؤكد من جديد التزام مكونات الحركة ببناء أواصر الثقة والحفاظ عليها مع الأشخاص الذين نعمل من أجلهم، ومع الحكومات والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية والجهات المانحة والشركاء الخارجيين والجمهور، عن طريق إظهار النزاهة والشفافية والمساءلة في جميع أعمالها؛

(ب) يؤكد من جديد التزام كل مكونات من مكونات الحركة بمعالجة الشواغل المتعلقة بالنزاهة من خلال آلياته الداخلية، وأن تتلقى الجمعيات الوطنية الدعم، حسب الاقتضاء، من الاتحاد الدولي الذي يعد المسؤول الرئيسي عن الحفاظ على نزاهة الجمعيات الوطنية، حسبما هو منصوص عليه في *سياسة الاتحاد الدولي بشأن حماية نزاهة الجمعيات الوطنية وهيئات الاتحاد الدولي*. وينص القرار على أن يتشاور الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، حسب الاقتضاء، عندما تكون هناك شواغل تتعلق باحترام جمعية وطنية ما للمبادئ الأساسية، وذلك بالحوار مع الجمعية الوطنية المعنية؛

(ج) يدعو الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية إلى تكثيف جهودها الجماعية الرامية إلى تبادل الخبرات والتعلم في مجال تعزيز النزاهة والثقة، بما في ذلك إنشاء شبكة ممارسين معنية بتعزيز النزاهة من أجل التعلم والتحسين المستمرين، وذلك في إطار متابعة الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة لتنفيذ "بيان الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عن النزاهة" الصادر في عام 2019.

4) الآثار المترتبة على الموارد

سيتطلب تنفيذ القرار وقيادة الأعمال التي يستوجبها موارد بشرية ومالية من كل مكونات الحركة، وسيتضمن أنشطة ترمي إلى زيادة مساحة الحوار وإنشاء المنتديات الملائمة لهذا الغرض، وإطلاق مبادرات توعوية لتعزيز احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ، وتعزيز النزاهة. ويورد القسم التالي أنشطة محددة في هذا السبيل.

5) التنفيذ والرصد

يقترح القرار أن تتخذ اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية، إجراءات لمتابعة الالتزامات المنصوص عليها في القرار بغية زيادة فهم المبادئ الأساسية والتمسك بها، بما يتماشى مع الولاية المنوطة بكل منها. ويمكن أن يشمل ذلك التواصل مع الدول والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية بغية تعزيز احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ، والحوار مع الدول بما يكفل وضع تعريف واضح في القانون المحلي للدور المساعد المنوط بالجمعيات الوطنية. يقترح القرار أيضًا على الحركة اتخاذ إجراءات، تشمل فرق الحكم والإدارة والموظفين والمتطوعين، لتدشين برامج لتبادل المعارف والتعلم، وتنمية كفاءات سلوكية تتوافق مع المبادئ الأساسية. ويقترح كذلك على مكونات الحركة التعاون بنشاط في شبكة الممارسين المعنية بتعزيز النزاهة، لتبادل خبراتها وتحدياتها وممارساتها الجيدة في تعزيز النزاهة والثقة. ويدعو القرار مكونات الحركة إلى ترويج النداء إلى الدول وإلى إبلاغ مجلس المندوبين القادم بالتدابير التي اتخذتها، والإنجازات التي حققتها، والتحديات التي واجهتها في سبيل تنفيذ الإجراءات المقترحة.

6) الاستنتاجات والتوصيات

يتناول القرار المسألة الرئيسية التي يثيرها – وهي عدم احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ وما يستتبعه ذلك من مخاطر تحيق بالقدرة على إيصال المساعدات الإنسانية، وبالأنشطة والجهات الفاعلة الإنسانية – في البنود الخاصة بمكونات الحركة والنداء إلى الدول. ويؤكد القرار الحاجة إلى كفالة احترام المبادئ الأساسية حتى في الأوقات العصيبة – إذ تصبح عندئذ في غاية الأهمية – وأنها تحظى باهتمام خاص في وقت تواجه الحركة والدول فيه حالة عالمية من انعدام اليقين. ويشتمل القرار على إجراءات ملموسة للحركة والدول معًا، هدفها المشترك هو تحسين مستوى العمل الإنساني المنوط بالحركة بما يعود بالنفع على الفئات والمجتمعات المتضررة والمستضعفة.